

عاقبه ولم يقرأه عليهم فقال مرة الشهادة جازية
لا يتم ادبا على حوائج ولا معارض واختارة الشيخ
ابن كسر السلام وهو الذي في الاصل وهو المشهور
ان الرجل اذا ادخل ورقته تحوية لرجلين وقال
لها اشهدا على بما في هذه الورقة وانه عندي
وحي ذممي فانه اعتمادا اشهدا عليه بما فيها
لان الاقوال التي لا يحول صحح فهو تشبيه للقباس
اي واقدامها قبا سألني هذا من غير ان اشهد بها
انه لو اشهدوا بها وشهدوا به جعل يشهدا بها
حتى يشهدا بها قبا اشهدوا عليهم ويبرقيه
ما يميزه من اسم حرقه وغيره كما ينبغي ان
شروط الحكم بما في الكتاب القاضى ان يكون مستملا
على حصة المحكوم عليه الحصة المبرزة
لوصفها عن غيره من اسم المحكوم عليه واسم
ابيه واسم جده وحليته وسكنه ومناجته وغير
ذلك من هذه القاي وبني معنى ان القاضى
المكتوب اليه يجعل نظره بما في الكتاب فان كتب
اليه تسوت منها دهم فقط لم يامر بما عاودتها
وينظر في بقولهم بل بقول المشهور عليه وان كتب
اليه تسوت عليهم لم يامرهم بقوله بل بقوله
المشهور عليه وان كتب بانه اعوز اليه وعجزه
عن الوقوع محتمل الحكم عليه كان نقل الحقة اخرى
بالحقة بالضم الامر والفضيلة وبالضم الارض
حتمها الرجل لنفسه ويعلم عليها علامة تاكفا
ليعلم انه اختارها ليس يهادا او ما هنا من الاول

والعني

والعني ان القاضى اذا اشغل الحقة اي الي منصب
ورثة اخرى فانه يجوز له ان ينتم ما فعله قبلي
انتقاله ويمنع عليه كما اذا نقل من الابنحة والبيع
الحق والما والحقد بحيث كان ما يقع منه التقيد
التيما عند خروجها انتقل اليه وانما الورع ان يتم
وي فلا ينبغي على ما جرى به سبيل في قول
وهذا يعرف من قوله نقل وقيل يميني ولما كان من ليس
من سائل الا بما اوجبه في التقيد ان تب
باداة التشبيه وانما ان كان اقل او قاضى من خبر
والاقل هو هذا بالحق في قوله فيتمترة الثاني
وي على ما مر وانما هو او عموما عن الفجود ان
كان القاضى المرسل اهلا للقضا او قاضى مصر اي
بلد كلبيرة حمرو مكة والادلس لان فضلة الامصار
محنة العلم والمهارة فان انتقاما ذكر فان القاضى
المرسل اليه لا ينظر في الكتاب ولا يفتقره
شبه في قوله والاقلا قوله كتاب يشار كما عثره
وان مينا يعني ان كتاب القاضى اذا اجا الي قاضى
آخر وحده في البلد جازي كل منهما متنازل الخبر
في اسم واسم ابيه وغير ذلك من الارواح فان المرسل
اليه لا يفتقر الحكم عليه احد منهما حتى يشر
التيهة بالمفهوم ووسوا كان المشارك في الحقة
حيث اوميتا ما لم يعلم ان البيت ليس هو المراد بوجه
من الوجوه وادله يميز في اعرايه او لا حتى
يثبت اجريته قولان شراحي وان لم يميز القاضى
في كتابه المحكوم عليه بحقته التي تميزه عن غيره